



ISSN: 3079-062X

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
<https://alasalandaalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index>



رد بعض ألفاظ اللهجة الليبية إلى أصولها العربية

د. محمد سيدي الزروق الأنصاري*

mohammed.alansari@aju.edu.ly

جامعة الجفارة - كلية اللغات ، ليبيا

تاريخ القبول 10 / 5 / 2026م

تاريخ الاستلام 25 / 2 / 2026م

Some Libyan Dialect Words Traced Back to Their Arabic Origins

*Dr. Mohammed Sidi Al-Zrouq Al-Ansari

mohammed.alansari@aju.edu.ly

Al-Jfara University - College of Languages

Research Summary

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful, and peace and blessings be upon the Messenger of God. This is a research I have named (Returning Some Libyan Words to Their Arabic Origins), attempting to reconcile the rules of Arabic with some of the dialectal expressions found in the linguistic anthologies and documenting them. I have divided it into two sections. The first is an introduction about the dialect, its counterparts, and its status in six points. The second section is the return of some Libyan dialect words to their Arabic origins in eight points, which include examples from the Libyan dialect related to linguistic, morphological, and grammatical issues, in the chapters on pluralization, attribution, indeclinable nouns, substitution of vowels and letters in word structure, and vowel shifts. It appears to me from its results that there is a general and specific relationship between language and dialect, and that they are synonymous in the understanding of the ancients and the intention of the moderns, and that many dialect expressions have origins in the sources of the Arabic language.

الملخص :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد فهذا بحث سميت به (رد بعض ألفاظ الليبية إلى أصولها العربية)، محاولا التوفيق بين قواعد العربية وبعض منقولات اللهجات في دواوين اللغة وتوثيقها، جعلته في مبحثين أولهما: مقدمة

عن اللهجة ونظائرها ومكانتها في ستة مطالب، وثاني الباحثين: رد بعض ألفاظ اللهجة الليبية إلى أصولها العربية، في ثمانية مطالب، تنوعت فيها أمثلة من اللهجة الليبية بين مسائل لغوية و صرفية ونحوية، في أبواب الجمع والنسب والممنوع من الصرف، وإبدال الحركات والحروف في بنية الكلمة، والإمالة؛ للتنبؤ على أن مسائل اللهجات العربية تتنوع بين فروع العربية. وبدا لي من نتائجه أنه بين اللغة واللهجة عموم وخصوص، وترادفهما في عرف الأولين ومقصود المعاصرين، وأن لكثير من عبارات اللهجات أصول في مصادر اللغة العربية، والبحث في هذا المسلك يعد بابا من أبواب ولوج علوم العربية، لغة الشريعة الغراء، والحمد لله أولا وآخرا.

الكلمات المفتاحية: (ألفاظ، اللهجات، الليبية، وأصولها، في ، العربية)
المقدمة :

بسم الله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى
بما أنه لغة عظيم الأثر في هوية المجتمع وثقافته، بل هي ركن من أركان كيانه التي يقوم عليها مع تاريخه وثقافته وحضارته سأحاول تناول علاقة اللهجات الليبية بأصول العربية في مبحثين، أولاها علاقة اللهجات العربية باللغة العربية، وأصولها، وثانيهما رد بعض الألفاظ التي تتلفظ بها العامية الليبية بلهجاتها المختلفة إلى متون اللغة الأصلية، في مطالب، في أبواب الجمع والنسب والممنوع من الصرف، وإبدال الحركات والحروف في بنية الكلمة، والإمالة، وهلم جرا.

إشكالية البحث:

محاولة الإجابة عن مخالفة كثير من ألفاظ لهجات المجتمع لقواعد العربية، مع أن لها وجها في منقولات دواوين اللغة.

أهداف البحث:

رد بعض عبارات اللهجات الليبية إلى لغاتها في العربية، وتوثيقها من دواوين اللغة وأصولها، حسب ما يسمح به المقام والمقال.

المبحث الأول - مقدمة عن اللهجة ونظائرها:

المطلب الأول - اللهجة لغة واصطلاحا:

جاء في اللسان (ابن منظور، 1414هـ، 2/359): "اللَّهْجُ بِالشَّيْءِ: الْوُلُوعُ بِهِ. وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهَجَةُ: طَرْفُ اللِّسَانِ. وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهَجَةُ: جَرَسُ الكَلَامِ، والفتح أعلى. وَيُقَالُ: فَلَانَ فصيحاً اللّهْجَةَ واللّهْجَةَ، وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا فاعتادها ونشأ عليها.

الْجَوْهَرِيُّ: لَهَجٌ، بِالْكَسْرِ، بِهِ يَلْهَجُ لَهَجًا إِذَا أُعْرِيَ بِهِ فَتَابَرَ عَلَيْهِ. وَاللَّهْجَةُ: اللِّسَانُ، وَقَدْ يُحْرَكُ. وَفِي الْحَدِيثِ: مَا مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ." ويؤخذ من كلام ابن منظور أن اشتقاق اللهجة إما:

– من اللهج بالشيء والولوع به.

– أو من التعود على جرس كلام ما فصار عادة وعرفا

– أو هي لسانه ولغته التي جُبل عليها؛ لنشأته عليها

وكل هذه المعاني ظاهرة في معنى اللهجة اليوم؛ لأنها لغة فئة ما وجهة ما ولسانهم الذي لهجوا بها وأغرموا به حتى صار ديدنهم وعادتهم فنُسب إليهم قولاً وفعلاً.

المطلب الثاني – اللسان واللغة واللهجة:

هذه الألفاظ الثلاثة بينها عموم وخصوص، وترادف من جهة.

ذلك أن اللسان يطلق على الجارحة التي يتكلم بها الإنسان، فنُسب إليها كلامه، قال تعالى: {وَاحْتُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي} [سورة طه: 27] وقال تعالى: {لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ} [سورة القيامة: 16]، ويطلق على لغته فيقال: لسان العرب العربية، ولسان الفرس الفارسية، وهلم جرا، قال تعالى: {فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا} [سورة مريم: 97]، ويطلق على لهجة ولغة قوم ما، قال عثمان رضي الله عنه لما أمر الثلاثة زيد بن ثابت وصحبه رضي الله عنهم بكتابة المصحف، كما جاء في صحيح البخاري (1422هـ، 6/182) "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ بِنُ تَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا بِلسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ بِلسَانِهِمْ فَفَعَلُوا".

وأما اللغة فهي لسان الأمم عربيها وأعجميها، فيقال: اللغة العربية، واللغة الحبشية، وتطلق على لسان قبيلة ما أو جهة ما، فيقال: لغة تميم، ولغة تميم، ولغة قضاة، وهلم جرا، قال ابن جني في الخصائص (1/34) هي "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"، وحده لها يراد به المعنيين، حسب السياق؛ لأن القوم إما أن يكونوا أمة، أو يكونوا قبيلة، أو جهة ما، كما هو معلوم في كتب الأمهات.

وأما اللهجة فكما تقدم في كلام ابن منظور لغة الإنسان التي جُبل عليها، وولع بها، ولسانه الذي يُعبر به عن مراداته وأغراضه، (عم أمته أو خص قبيلته أو جهته)، جاء في مسند أحمد (2001، 45/485) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا أَظْلَمَتِ الْخَضْرَاءُ، وَلَا أَقْلَتِ الْغُبْرَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ"

يُعلم مما تقدم أن الألفاظ الثلاثة (اللغة، واللسان، واللهجة) يطلق بعضها على بعض من جهة الترادف اللغوي، بيد أنه في الاستعمال بينها عموم وخصوص. فالظاهر أن القرآن الكريم أطلق على **اللغة اللسان**، قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [سورة إبراهيم:4]. وقال تعالى: {وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} [سورة النحل:103]. وأما **لفظة (اللغة)** فالظاهر من استعمال الأولين تخصيصها بالسنة القبائل، فيقال: لغة قريش، ولغة هذيل، ولغة تميم؛ تمييزاً لها عن بقية القبائل، وقد كتبت كتب في تقرير هذا المعنى، من ذلك لغات القرآن للفراء، ولغات القبائل لأبي عبيدة القاسم بن سلام، واللغات في القرآن لابن حسنون السامرائي، ولأصحاب معاني القرآن من أمثال الفراء والأخفش والزجاج والنحاس عناية بها، وفي كتب تفاسير القرآن وإعرابه وقراءاته نقول جملة تثبت هذا المعنى، بعضها من غير نسبة، وبعضها منسوب إلى قبائل معينة، وبعضها إلى أفراد، وبعضها إلى جهات.

جاء في معاني القرآن للأخفش (1990، 337/1): " {وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيْهِمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلُمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ} [سورة الأعراف:148] وقال {مِنْ خُلَيْهِمْ} وقال بعضهم {حَلِيهِمْ} و {حَلِيهِمْ} {عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ} وقال بعضهم {جُورٌ} وكلٌّ من لغات العرب."

وفي الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (السمين، 10/13) عند تفسير قوله تعالى: قوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنَ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [سورة الحجرات:14]: "قوله: {لَا يَلِتْكُمْ} قرأ أبو عمرو و«لا يَلِتْكُمْ» بالهمز من أَلْتَهُ يَأْلَتُهُ بالفتح في الماضي، والكسر والضم في المضارع، والسوسي يُبَدَلُ الهمزة ألفاً على أصله. والباقون «يَلِتْكُمْ» مِنْ لَاتِهِ يَلِيْتُهُ كَبَاعِهِ يَبِيعُهُ، وهي لغة الحجاز، والأولى لغة غطفان وأسد. وقيل: هي مِنْ وَلْتَهُ يَلْتُهُ كَوَعَدَهُ يَعِدُهُ، فالمحذوف على القول الأول عين الكلمة ووزنها يَفْلُكُم، وعلى الثاني فاؤها ووزنها يَعْلُكُم. ويقال أيضاً: أَلَاتُهُ يَلِيْتُهُ، كَأَبَاعَهُ يَبِيعُهُ، وَاللَّتَةُ يُؤْلَتُهُ كَأَمَنْ يُؤْمِنُ. وكلُّها لغاتٌ في معنى: نَقَصَهُ حَقَّهُ"

وتبويب ابن جني يدل على تخصيص اللغة بلهجات العرب، فقال في حدها في كتابه في الخصائص (34/1) هي "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"، وهي أخص بقوم ما ظاهراً، وإن كانت تدل على أمة ما تأويلاً.

وقال في موضع آخر من الخصائص (2 / 12): "باب اختلاف اللغات وكلها حجة، اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من وسيلتهما. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ".

وأما لفظه (اللهجة) فهي وإن كانت بمعنى اللسان واللغة في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغُبْرَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ" إلا أن علماء العربية خصوها بلغات القبائل والجهات، فجعلوها مرادفة لمصطلح (اللغة) الذي استعمله الأولون وقرره ابن جني في الخصائص باختصاصه بما روي عن أقوام مخصوصين في ألفاظٍ منقولة.

جاء في كتاب "أصول النحو 2 - جامعة المدينة، ص305): "لغة العرب هي إحدى اللغات السامية، وقد انقسمت هذه اللغة إلى لهجات عديدة في أنحاء شبه الجزيرة العربية، وأدى إلى هذا الانقسام أن أصحاب اللغة الواحدة كانوا يعيشون في بيئة جغرافية واسعة، تختلف الطبيعة فيها من مكان إلى مكان، وأدى هذا الاختلاف إلى وجود لهجات تنتمي إلى اللغة نفسها. وقد عُرفت هذه اللهجات عند القدماء باسم اللغات، وقد عقد ابن جني باباً في (الخصائص) عنوانه: اختلاف لغات العرب وكلها حجة، والمراد باللغات اللهجات، وكذلك قول السيوطي: "لغة قريش"، يريد به لهجتها التي تنتمي إلى اللغة العربية. فاللهجة أخص من اللغة، واللغة أعم منها؛ لأن العلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، إذ إن اللهجة طريقة معينة في الاستعمال اللغوي، توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة."

فتحصّل مما تقدم أن اللهجة ترادف اللسان واللغة من جهة، وتباينهما من جهة أخرى، وأن اللغة في عرف الأولين أخص من اللسان، وأنها ترادف اللهجة في عرف المعاصرين.

فإذا قُيدت اللغة أو اللسان بأمر ما أريد به تعميماً أو تخصيصاً، قال في كتاب فيه لغات القرآن (الفراء، 1435هـ، ص11): "وقوله: {هُدًى لِلْمُنْتَوِينَ}، الهدى مذكّر في لغة العرب كلّها، وبعض بني أسدٍ تقول: هذه هُدًى حَسَنَةٌ، فَتَوَيْتُ الْهُدَى. * وَالَّذِينَ

يُؤْمِنُونَ}، لغة العرب جميعاً" ، ونُقل في المزهري في علوم اللغة وأنواعها (السيوطي، 1989م، 1/137) عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "ما لسان جَمِير وأقاصي اليمن لساننا ولا عربيتهم عربيتنا" فعمم الفراء اللغة، وخصص أبو عمرو اللسان بالإضافة، وهذا لا يعارض ما تقدم؛ فإن لكل مقام مقالا، ولكل سياق ما يقتضيه.

المطلب الثالث - أوجه اختلاف اللغات أو اللهجات:

جاء في الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها (ابن فارس، 1997م، ص25): "اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها: الاختلاف في الحركات كقولنا: "نستعين" و"نستعين" بفتح النون وكسرها. قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش، وأسدٌ وغيرهم يقولونها بكسر النون.

والوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم: "معكم" و"معكم" ووجه آخر: وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: "أولئك" و"ألك". ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتلحين نحو: "مستهزءون" و"مستهزؤون". ومنه: الاختلاف في التقديم والتأخير نحو: "صاعقة" و"صاوعة". ومنها: الاختلاف في الحذف والإثبات نحو "استحييت" و"استحييت" و"صددت" و"أصددت".

ومنها: الاختلاف في الحرف الصحيح ببدل حرقاً معتلاً نحو: "أما زيد" و"أيما زيد". ومنها: الاختلاف في الإمالة والتفخيم في مثل "قضى" و"رمى" فبعضهم يفخم وبعضهم يُميل.

ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول ومنهم من يضم، فيقولون: "اشترُوا الضلالة" و"اشترُوا الضلالة".

ومنها: الاختلاف في التذكير والتأنيث فإن من العرب من يقول "هذه البقر" ومنهم من يقول "هَذَا البقر" و"هذه النخيل" و"هَذَا النخيل".

ومنها: الاختلاف في الإدغام نحو: "مهتدون" و"مُهتدون". ومنها: الاختلاف في الإعراب نحو: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا" و"مَا زَيْدٌ قَائِمٌ" و"إِنَّ هَذَا" و"إِنَّ هَذَا" هذان

ومنها: الاختلاف في صورة الجمع نحو "أسرى" و"أسارى". ومنها: الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو: "يَأْمُرُكُمْ" و"يَأْمُرُكُمْ" و"عَفِي لَهُ" و"عَفِي لَهُ".

ومنها: الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل "هَذِهِ أُمَّةٌ" و"هَذِهِ أُمَّتٌ".

ومنها: الاختلاف في الزيادة نحو: "أَنْظُرُ" و"أَنْظُرُ".
وكلّ هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هَذَا موضع اختصار، وهي -وإن
كانت لقوم دون قوم- فإنها لما انتشرت تَعَاوَرَهَا كُلٌّ

المطلب الرابع: مكانة اللهجات في العربية

إذا نظرنا في بعض اللهجات العربية المعاصرة وعباراتها فإننا سنجد كثيرا منها لا
تخرج عن هذه الوجوه المذكورة في كلام ابن فارس عن وجوه لغات العربية.
كما أنها لا تخرج عن أصول لهجات قبائل العرب الفصحاء التي ذكرها ثعلب في
سياق تفضيل لغة قريش وعلوها في الفصاحة، فقال في مجالس ثعلب (ص80):
"ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن،
وتضع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتة بهراء."

بيد أنه وإن كانت تلك اللهجات دون لغة قريش في الفصاحة والكثرة والانتشار، فكلها
من جهة الصحة حجة، ففي الخصائص (ابن جني، 2/14): "اللغات على اختلافها
كلها حجة. ألا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال (ما) ولغة التميميين في تركه كل
منها يقبله القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها... فالناطق على قياس لغة
من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ".

المطلب الخامس: اللهجات العربية بين مدرستي النحو البصرية والكوفية

استفاض أن علم النحو والصرف ينتهي إلى مدرستي البصرة والكوفة، وبينهما قواسم
وفوارق، فأما القواسم فمقصد المدرستين حماية اللغة العربية من اللحن والدخيل
بقواعد وأقيسة تقرب أساليب العرب في كلامهم، وأما الفوارق فهي أن مدرسة البصرة
تعتمد في قواعدها على القرآن والشعر الذائع الصيت والقياس على الشائع المستفيض،
وأما مدرسة الكوفة فتعتمد إلى جانب ما تقدم على لغات الأعراب والقبائل والقراءات
متواترها وشاذها، والحديث النبوي فنشأ عن هذه الفوارق اختلاف ظاهر في التقعيد
والتجويز، وسار جمهور العلماء على شرط المدرسة البصرية وقواعدها فصارت هي
المعول عليها في تدريس علمي النحو والصرف، وتبنى جماعة رأي المدرسة الكوفية
في طريقة التقعيد أو في تجويز بعض المسائل الخلافية، ومن أشهر العلماء في
استعمال طريقة المدرستين، ابن مالك الأندلسي حيث سار في ألفيته على سنن
البصريين غالبا؛ للتسهيل على المبتدئين، وجوز في التسهيل وشواهد التوضيح على
الصحيح كثيرا من المسائل بناء على رأي الكوفيين تحفيزا للمنتهين.

فإذا عُلم ذلك فاللهجات العربية أو لغات العرب اعتمدتها المدرستين، غير أن المدرسة الكوفية أكثر استعمالاً واستدلالاتها بها؛ لعدم اشتراطها ذروة الفصاحة والاستفاضة والذبوع في المستشهد به، ولذلك فإن كثيراً مما ينكره علماء النحو والصرف من منقول لغات العرب الفصيحة، إنما ينكرونه على طرائق البصريين وشرائطهم، ومن طالع دواوين اللغة لانت كلمته لما ثبت وأجاز ممنوعات البصريين، وجوّزها على شرط الكوفيين كما فعل ابن مالك مرارا وتكرارا في شواهد التوضيح، واشتهر عن الأخفش في خلافاته مع البصريين.

المطلب السادس - توطئة عن اللهجة الليبية:

ألفاظ اللهجة الليبية ومفرداتها وتراكيبها التي تناقلتها الأجيال إلى أن آلت إلينا في كلامنا وأمثالنا وشؤوننا وشجوننا، كغيرها من لهجات العرب التي أصابها علة الاختلاط بالعجم، بعد الفتوحات الإسلامية، وانصهار العرب في الأمم المجاورة، والحضارات المحاورة.

وهي بين ذلك - أي اللهجات - بعضها عريق في الأصالة والمتانة، وبعضها يرد إلى لغة من لغات العرب الذين أخذت عنهم العربية الفصحى كأسد وتميم وهذيل وقريش وهوزان في قبائل معلومة لدى علماء اللغة الأقدمين والمعاصرين، وبعضها يرجع إلى قبائل لم يأخذ عنها العلماء لقبها من مواطن العجم كالفرس والروم. وبعضها يعود إلى جذور ضاربة في القدم، كلغة بعض القبائل اليمانية، التي قال عنها أبو عمرو بن العلاء، ما لغة حمير بلغتنا، ولا لسانهم لساننا، أو نحو ذلك، إلى آخر هذا التقسيم الذي يطول ويقصر، ويتشعب حسب مراد الباحث واطلاعه ومرامه.

والذي له دراية بدواوين العرب ولسان العرب يلاحظ أن بعض ألفاظ اللهجة دائر بين الفصحى المستفيض، والفصحى الغريب، والأفصح الذائع الصيت أيام العرب الخالص، بيد أن بعضه انحسر في جهات وقبائل، وبعضه تلوكه الألسنة في بعض البوادي، وبعضه باد في جل الحواضر والبوادي.

والأمر الفصل في هذا قول ابن جني في الخصائص (2/ 14): "اللغات على اختلافها كلها حجة. ألا ترى أن لغة الحجازيين في أعمال (ما) ولغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما... فالناطق على قياس لغة من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ".

والناس في استخراج أصول اللهجات العربية عموماً والليبية وغيرها خصوصاً

أجناس ومدارس، ومعالم ومذاهب، وبينهم في التقاط جذورها وأصولها أودية ومفاوز، كل منهم يغرف من بحرها المحيط على قدر علومه وآلاته ومداركه. ولذا فلا ينبغي للعوام فضلا عن الخواص أن ينكروا الخلاف بين العالمين في أصولها واشتقاقاتها؛ لأن شأن الكلام في أضراب هذا الشأن الظنون والاحتمالات، لا اليقين والقطعيات.

وهذا ديدن غالب العلوم اللغوية والشرعية خاصة، والإنسانية عامة؛ فالرجحان فيها نسبي تتجاذبه الأدلة والمدارك والفهوم، ولذا من العسير تغليط من له دراية ودربة بأي فن من فنونها، شأنها شأن البحار التي لا تكدرها الدلاء، ولا ينضب معينها. إذا علم هذا فبعض مفردات اللهجة الليبية وتراكيبها منصوص عليه في مصادر اللغة ودواوينها، وأشعارها وأمثالها، وسأشير إلى بعض ذلك فيما يسمح به الوقت، ولا تمل منه النفس، وتطرب له الأذان، وتطمئن إليه الأسماع، ويحفز العوام على الاطلاع، ويسوق الخواص إلى الاضطلاع.

وسأسوق في الوريقات الآتية أمثلة وشواهد لما أشرت إليه من رد بعض الألفاظ التي تتلفظ بها العامية الليبية بلهجاتها المختلفة إلى متون اللغة الأصلية، وهي المقصودة بالمبحث الثاني، وكل مفردة أو تركيب أوردتها في مطلب، على نسق تفريع (المبحث) في البحث العلمي المتبع.

وأنوه هنا إلى أنه ليس الغرض من هذا الوريقات الإشادة بالعامية، ورفع لوائها إزاء العربية الفصيحة، وإنما القصد التنبيه على أن بعض هذه اللهجات المسماة بالعامية في بلدان العرب، لها أصول صحيحة في دواوين اللغة دائرة بين الفصيح والأفصح. والأمور بمقاصدها، ولكل وجهة هو موليها، وإنما لكل امرئ ما نوى.

المبحث الثاني - رد بعض ألفاظ اللهجة إلى أصولها الصحيحة:

المطلب الأول - قولهم في اللهجة عن المرأة (عطشانة):

والقياس المشهور أن يقال رجل عطشان، وامرأة عطشى، كرجل غضبان وامرأة غضبان؛ لأن قياس مذكر (فَعْلان) أن يكون مؤنثه بزنة (فَعْلَى)، قال ابن مالك (الألفية، ص55):

وَرَأْدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلْمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ خْتَمٍ

أي: يمنع الوصف المختوم بألف ونون من الصرف، بشرط ألا يكون مؤنثه مختوما بناء التأنيث، نحو: عَطْشَانٌ، وَعَضْبَانٌ؛ فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف

لعلتين: الوصفية، وزيادة الألف والنون، والشرط متحقق فيها؛ لأن مؤنثها قياسه حذف التاء، تقول في المؤنث: سَكْرَى، وَعَطَشَى، وَعَضْبَى؛ ولا تقول: سكرانة، وعطشانة، وغضبانة. بيد أنه نُص في العين (الفراهيدي 1/ 243) أن قولنا: (عطشانة) لغة، قال: "عطش: رجل عطشان، وامرأة عطشَى، وفي لغة، عطشانة". قال في شرح المفصل (ابن يعيش، 2001، 1/ 186): "وقولنا: "في اللغة الفُصْحَى" احترازٌ عمَّا روي عن بعض بني أسدٍ: "غضبانة"، و"عطشانة"، فألحق النون تاء التانيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة" فهي إذا لغة فصيحة تكلمت بها بنو أسد، وإن كانت الأخرى أفصح؛ لأنها أكثر شهرة واستعمالاً، بيد أن اللغة الفصيحة هي المستعملة عندنا وفاقاً لبني أسد، وجاء في الشفاء (عياض، 1988، 1/ 65): أن "أُمَّ أَيْمَنَ وَكَانَتْ تَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْحٌ مِنْ عَيْدَانٍ يُوضَعُ تَحْتَ سَرِيرِهِ يَبُولُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ فَبَالَ فِيهِ لَيْلَةٌ ثُمَّ افْتَقَدَهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئاً فَسَأَلَ بَرَكَهَ عَنْهُ فَقَالَتْ فَمُتَّ وَأَنَا عَطْشَانَةٌ فَشَرِبْتُهُ وَأَنَا لَا أَعْلَمُ".

المطلب الثاني - قولهم في اللهجة عن الأرز الطعام المعروف (رُز):

هذه أحد لغات هذه الكلمة الثابتة عن العرب، قال الفيومي في المصباح المنير (1/ 12): "الأرزُ فِيهِ لُغَاتٌ أُرْزٌ وَرَازٌ فُقُلٌ وَالتَّائِيَةُ ضَمُّ الرَّاءِ لِلْإِتْبَاعِ مِثْلُ عُسْرٍ وَعُسْرٍ وَالتَّالِثَةُ ضَمُّ الهمزة وَالرَّاءِ وَالتَّشْدِيدِ الزَّايِ وَالرَّابِعَةُ فَتْحُ الهمزة مَعَ التَّشْدِيدِ وَالخَامِسَةُ رُزٌّ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ"

المطلب الثالث - قولهم: يا أهل الخير، بكسر الخاء المعجمة

مع أن المشهور فتح كلمة (الخير)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [يونس: 11]، وفيه لغة أخرى ذكرت في البارع في اللغة (القالبي، 1975، ص 226): "الخير بفتح الخاء وسكون الياء ضد الشر، والخير بكسر الخاء الكرم. يقال هو ذو خير أي ذو كرم"

المطلب الرابع: قولهم: تعالوا - بضم اللام - وتعالى - بكسر اللام -

اللغة المشهورة والمستفيضة فتح اللام فيهما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: 61] وجزم ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب (الأنصاري، ص 29) بفتح اللام، وخطأً أبا فراس الحمداني في بيته المشهور:

أيا جارتني ما أنصف الدهر بيننا ... تعالي أقاسمك الهموم تعالي

وتعقبه عبدالقادر في شرح أبيات مغني اللبيب (البغدادي، 6/ 240)، مستشهداً بقراءة أبي الحسن، قال: «وقال المصنف في شرحي "الشذور" و"القطر": والعامّة تقول: تعالي، بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين:

تعالي أقاسمك الهموم تعالي

والصواب الفتح، كما يقال: اخشي واسعي. انتهى. وهذا غير جيد، فإن ابن جني قد وجهه في "المحتسب" (191/1 ط المجلس الأعلى)، قال: قرأ الحسن البصري: قال تعالي: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا) [النساء: 61] بضم اللام، ووجهه أنه حذف لام تعاليت استحساناً وتخفيفاً، فلما زالت لام الكلمة، ضمت اللام لوقوع الواو بعدها". فتعالي مستعمل على وجهين:

أحدهما، وهو الفصح: أن تحذف الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين، فتبقى اللام قبلها على فتحها، لأنا لمحذوف لعله كالثابت.

والثاني: أن تحذف ابتداءً للتخفيف نسياً منسياً، فيبقى ما قبلها آخر الكلمة، فتحرّكه بحركة تجانس الضمير المتصل بها، وبه قرئ في الشواذ، وعليه قول أبي فراس، والله أعلم

وقعد ذلك الفيومي فقال في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (2/ 428): "وَيَتَّصِلُ بِهِ الضَّمَايِرُ بِأَقْبَا عَلَى فَتْحِهِ فَيُقَالُ: تَعَالَوْا تَعَالِيَا تَعَالَيْنَ، وَرُبَّمَا ضُمَّتِ اللَّامُ مَعَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ وَكُسِبَتْ مَعَ الْمُؤَنَّثَةِ".

فتحصّل من ذلك جواز قولهم: تعالوا - بضم اللام - لجماعة الذكور، وتعالي - بكسر اللام - للمفردة المؤنثة.

المطلب الخامس: قولهم: في (شكوت): (شكيت)

المشهور الذائع: (شكوت) بالواو، قال تعالى: (قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [يوسف: 86] من الفعل (شكا يشكو).

بيد أنه جاءت اللغة الأخرى في حديث عن أنس بن مالك في سنن الترمذي (3/ 337) ت (بشار) "أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكِيَا الْقَمَلِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَزَاةٍ لُهُمَا فَرَحَّصَ لَهُمَا فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا" فيقال كما في العدة في إعراب العمدة (ابن فرجون، 3/ 530): "شكوت فلاناً" أشكوه" "شكوى" و"شكاية" و"شكاية" و"شكاة"، إذا "أخبرت عنه بسوء فعله بك"،... ويُقال: "شكيت" بـ"الياء"، والأول أكثر، وعلى هذه اللغة جاء الحديث".

أي أنه على هذه اللغة التي عليها اللهجة الليبية جاء حديث أنس رضي الله عنه، ثم أمالتها بعض القبائل والجهات فقالت: (شكيت)، والإمالة وجه مشهور في القراءات المتواترة كقراءة الكسائي وأبي عمرو، وغيرهما.

المطلب السادس: قولهم: توم، خبيت، وكثير، وأضرابها بإبدال الثاء تاء المستقيض في هذه الكلمات وأمثالها استعمال الثاء، فنقول: توم، وكثير وثمانية، وثمره، وشهرة ذلك غني عن الاستشهاد له.

بيد أنه نقل العلماء عن بعض العرب إبدال الثاء تاء، فيقولون: ثمانية، وتوم، وأمثالهما. قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه (2008، 1/ 232)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (1993م، ص179): "أبدلت خبير والتّضير من الثّاء تاء في كثير من الحروف، كقولهم في "الثوم": "توم" وفي "المبعوث": "مبعوت"، وفي "الخبيث": "خبيت". قال الشاعر السموأل:

ينفع الطيّب القليل من الرّز ... ق ولا ينفع الكثير الخبيت
ويروى أن الخليل قال للأصمعي: لم قال الخبيت؟ فقال: هذه لغتهم، يجعلون مكان الثاء تاء، فقال الخليل: فلم جعل الكثير بالثاء؟ فسكت الأصمعي.
قال أبو سعيد: وهذا عندي يحتمل **وجهين**:

أحدهما: أن يكون إبدالهم التاء من الثاء في حروف ما بأعيانها، و"الخبيث" منها، ولا يبدلونها في جميع المواضع، كما أبدل من الثاء الفاء في "مغفور" و"مغثور" و"فوم" و"توم"، ولا يجب البديل في كلّ موضع.

والوجه الثاني: أن يكون الشاعر قاله: "الكثير" بالثاء، غير أن الرواة نقلوا بالثاء على ما تكلم به العرب، ولم ينقلوا "الخبيث" بالثاء، للقفية الثانية.
والوجه الثاني هو الأشبه والأرجح، وعليه يتوجه إبدالهم التاء من الثاء في اللهجة الليبية.

المطلب السابع - تخفيف ياء النسب في نحو: المكي، والكوفي، والطرابلسي

اللغة العالية تشديد ياء النسب، وهي اللغة الفاشية، وإنما كانت كذلك لما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (439/3): "وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين: أحدهما أن لا تتبسبب بياء المتكلم، والثاني أنها لو لحقت خفيفة، وما قبلها مكسور؛ لنقل عليها الضمة والكسرة، كما نقلنا على القاضي والداعي، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحصنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تنقل عليها ضمة ولا كسرة؛ لسكون الياء الأولى."

غير أنه قرئ في الشواذ بتخفيف ياء النسبة في (الجودي) من قوله تعالى: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَفْلُغِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} [سورة هود: 44]. قال أبوحيان في البحر المحيط في التفسير (الأندلسي، 2000م، 6/ 161): "وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ عَلَى الْجُودِيِّ بِسُكُونِ الْيَاءِ مُخَفَّفَةً"

واختلف العلماء في جواز ذلك، فقصر بعضهم تخفيف ياء النسب على الشعر؛ لأن ذلك ضرورة، قال ابن جني في المحتسب (1/ 323 ط المجلس الأعلى): "تخفيف ياء ياء الإضافة قليل إلا في الشعر. أئشدا أبو علي:

بَكِّي بَعِينِكَ وَكَفَّ الْقَطْرَ ... ابْنِ الْحَوَارِيِّ الْعَالِي الذِّكْرِ

يريد: "الحواري". ورؤي عنهم: (لا أكلمك جيري دهر) أي أبد الدهر - بتخفيف الياء - يريد: جيري دهر، وهذا في النثر، فعليه قراءة الأعمش: "الجودي" خفيفاً. غير أنه في كلامه ما يدل على مجيئه في النثر، ولذا جعل مكى ابن أبي طالب تشديد ياء النسبة وتخفيفها لغتين فقال في الهداية الى بلوغ النهاية (مكي، 2008، 5/ 3403): "وفي الجودي لغتان: تشديد الياء، وتخفيفها"

ويؤيد ذلك قول ابن الأنباري: "ومن العرب من يخفف ياء النسبة، فيسكنها في الرفع، والخفض، ويفتحها في النصب، فيقول: قام زيد العلوي، ورأيت زيدا العلوي" كما في زاد المسير في علم التفسير (ابن الجوزي، 142، 2/ 376).

فإذا كان الأمر كذلك فتخفيف الناس اليوم لياء النسبة في كلامهم هو أحد وجهي اللغة في ياء النسبة، أو هو من باب كثر استعماله فخففوه طلبا للسهولة، أو ما إلى ذلك الفراء في معاني القرآن (16/2) توجيهاً.

المطلب الثامن: جمع "أرض" على "أراض"

النحاة يجمعون أرضاً على "أرضين" قال ابن مالك في ألفية ابن مالك (ص 11 ط التعاون):

"وارفع بواوٍ وبيا واجرر وانصب ... سالم جمع عامٍ ومذنب

وشبهه ذين وبه عـشرونا ... وبابه أـحـق
والأهلـونا

أولو وعالمـون عليـونا ... وأرضـون شـون
والستونـونا"

وهو الوارد في الحديث كما في صحيح مسلم» (8/ 126) عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَطْوِي اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيَّنَ الْجَبَّارُونَ، أَيَّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ، ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيَّنَ الْجَبَّارُونَ، أَيَّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ".

ولم يرد جمعه بلفظه في القرآن، قال تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا} [سورة الطلاق:12].

وخطأ الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص (1998م، ص59) من يجمع أرض على أراض، فقال: " وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ أَرْضٍ أَرَاضٍ فَيَخْطِئُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ ثَلَاثِيَّةٌ، وَالثَّلَاثِي لَا يَجْمَعُ عَلَى أَقَاعِلٍ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِهَا: أَرَاضُونَ يَفْتَحُ الرَّاءُ". وجوزَه ابن هشام اللخمي في المدخل إلى تقويم اللسان (2003م، ص388)، وقال أبوحيان في البحر المحيط في التفسير (الأندلسي، 1/ 100): " الْأَرْضُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى أَرْضٍ وَأَرَاضٍ"، ونقل أبو سعيد عن سيبويه صحة هذا الجمع فقال في شرح كتاب سيبويه (السيرافي، 4/ 356): "وقد ذكر سيبويه مثل هذا فيما تقدم من الأبواب وأظنه: (أرض) و(أراض) كما قالوا: (أهل) و(أهال) فيكون بمنزلة (ليلة) و(ليال)، فيشاكل الباب."

فظهر مما تقدم صحة هذا الجمع الذي يستعمله العوام في اللهجة الليبية، وإن كانت (الأرضون) هي الأشهر في كتب النحو، إلا أن ذلك لا ينفي صحة الجمع الآخر.

الخاتمة:

- بين اللسان واللغة واللهجة عموم وخصوص من وجه، وترادف من وجه.
- اللهجات عند المعاصرين ترادف اللغات في استعمال الأولين غالباً جمعاً وإفراداً
- اللهجات العربية أسها الرواية الشفهية، والمشافهة عبر الأجيال.
- اللهجة الليبية كغيرها من اللهجات غالب مفرداتها وتراكيبها لها أصول ومصادر في دواوين اللغة على مختلف فروع علوم العربية.
- تنوعت الأمثلة في اللهجة الليبية بين مسائل لغوية وصرفية ونحوية، في أبواب الجمع والنسب والممنوع من الصرف، وإبدال الحركات والحروف في بنية الكلمة، والإمالة؛ للتنويه على أن مسائل اللهجات العربية تتنوع بين فروع العربية.
- ما ذكرته من أمثلة هو غيض من فيض، ولا ريب أن المقصود التنويه والتنبيه، لا العد والحصر.

– البحث في أصول اللهجات من طرق المعرفة، والتبحر في علوم العربية؛ لأنها تنقلك بين فروعها، فترشف منها ارتشاف النحل من الحقائق والبساتين.
والكلام في هذا يطول ويطول، وفيما ذكرته وأشرت إليه الكفاية والدراية.
والحمد لله رب العالمين، والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

فهرس المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

1. الأخفش، أبو الحسن، 1991م، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد، ط/1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
2. الأندلسي، ابن مالك، دت، ألفية ابن مالك، ط/1، دار التعاون، مكة المكرمة.
3. الأندلسي، أبو حيان، 2000م، البحر المحيط، تحقيق: محمد جميل، ط/1، دار الفكر، بيروت.
4. الأنصاري، ابن هشام، دت، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط/1، الشركة المتحدة، سوريا.
5. البخاري، محمد، 1422هـ، صحيح البخاري، ط/1، تحقيق محمد زهير، دار طوق النجاة.
6. البغدادي، عبد القادر، 1414هـ، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح، ط/1، دار المأمون، بيروت.
7. ابن حنبل، أحمد، 2001م، مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط/1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
8. ابن جني، أبو الفتح، دت، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
9. ابن جني، أبو الفتح، 1969م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: عبدالفتاح شليبي وآخرين، ط/1، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
10. ابن الجوزي، أبو الفرج، 1422هـ، زاد المسير في التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط/1، دار الكتاب العربي، بيروت.
11. ابن فارس، أحمد، 1997م، الصحابي في فقه اللغة، ط/1، دار الهلال، القاهرة.
12. ابن فرحون، المدني، دت، العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، الدوحة.
13. ابن يعيش، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، ط/1، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. الترمذي، أبو عيسى، السنن، 1996م، تحقيق: بشار عواد معروف، ط/1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
15. ثعلب، أبو العباس، 1960م، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط/2، دار المعارف، القاهرة.
16. الحريري، القاسم، 1998م، درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط/1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
17. الدينوري، ابن قتيبة، دت، أدب الكتاب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

18. السمين الحلبي، أحمد، د.ت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، ط/1، دار القلم، دمشق.
19. السيرافي، أبوسعيد، 2008م، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، ط/1، دار الكتب العلمية، بيروت.
20. السيرافي، أبوسعيد، 1993 م، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض القوزي، ط/3، جامعة الملك سعود، الرياض.
21. السيوطي، جلال الدين، 1988م، المزهرة في علوم اللغة، تحقيق فؤاد المنصور، ط/1، دار الكتب العلمية، بيروت.
22. عياض، القاضي، 1988م، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، بيروت.
23. الفراء، أبو زكرياء، 1435هـ، لغات القرآن، تحقيق: جابر السريع.
24. الفراهيدي، الخليل، د.ت، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.
25. الفيومي، د.ت، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
26. القالي، أبو علي، 1975م، البارع في اللغة، تحقيق: هشام الطعان، ط/1، دار الحضارة، بيروت.
27. القيسي، مكي، 2008م، الهداية إلى بلوغ النهاية، ط/1، كلية الشريعة، جامعة الشارقة.
28. اللخمي، ابن هشام، 2003م، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق حاتم الضامن، ط/1، دار البشائر، بيروت.
29. النيسابوري، مسلم، 1334 هـ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد أفتدي، دار الطباعة العامرة، تركيا.
30. مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، 2، ماليزيا.